

## مؤشرات قطاعات الإنتاج لعام 2018: الصناعة والزراعة منهكتان من الإغراق والمنافسة

واجه اقتصاد لبنان عام 2018 تحديات الاحداث في المنطقة، وتوتر العلاقات مع بعض دولها، واجواء عدم اليقين المحلي والاستحقاقات السياسية. وتلقت القطاعات الانتاجية ضربات داخلية وخارجية منذ سنوات، دفعت بها الى تكبد كثير من الخسائر المادية، وسط عجز رسمي عن حمايتها وتدعيم عمليات الانتاج والتسويق عموماً

يساهم قطاع الزراعة في لبنان بنحو 4.7% من الناتج المحلي الاجمالي، ويوظف نحو 10% من اليد العاملة اللبنانية. ويساهم القطاع الصناعي بنحو 7.5% من الناتج المحلي، ويوظف 140 الف عامل تقريباً، اي ما يعادل 25% من اليد العاملة المحلية. عليه، من المرجح ان يساهم هذان القطاعان في اضعاف مساهمتهما الحالية في حال خضعا لعملية اصلاح حقيقي وخطط تنموية.

عانى القطاع الزراعي من ازمات تتعلق غالبيتها بصعوبة التسويق والتصدير،



مؤشر اسعار المستهلك ارتفع بنسبة 6.4%.

ذلك التقلبات المناخية غير المسبوقة التي سببت خسائر في الانتاج راوحت بين 50 و60%.

القطاع الصناعي ليس في حال افضل. فهو يعاني ايضا من كلفة الانتاج المرتفعة الناجمة عن ارتفاع سعر الارض، وكلفة الطاقة الكهربائية والمحروقات، وكلفة العمالة، وبيروقراطية المعاملات، وتشابك الصلاحيات، وكلفة المواد الاولية والالات الصناعية المستوردة في معظمها.

الاخطر من ذلك، ان هذا القطاع يعاني من عدم قدرته على المنافسة غير المتكافئة. كل ذلك ناجم عن السياسات الاقتصادية والاتفاقات التجارية التي وقعها لبنان مع دول عربية وغربية، لم ينل منها الانقاص في الصادرات وارتفاعا في الواردات.

تظهر التحديات نتائج تسعة اشهر في العام 2018 على الشكل التالي:

- بلغ مؤشر ثقة المستهلك في لبنان معدل 75.3 نقطة في الفصل الثالث من العام 2018، ما يشكل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1.5% عن معدل 74.2 نقطة في الفصل الثاني من العام. اما معدل المؤشر الفرعي للوضع الحالي، فقد بلغ 66 نقطة في الفصل الثالث من العام 2018، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 2.3% عن الفصل السابق، في حين بلغ معدل المؤشر الفرعي للتوقعات المستقبلية 81.4 نقطة، اي بتحسّن نسبته 3.6% عن الفصل الثاني من العام 2018. التأخير المتكرر في تشكيل الحكومة اثر سلبي على ثقة الاسر واحبط الزخم الذي احداثته الانتخابات البرلمانية في ايار هذا العام.

- بلغ المؤشر الاقتصادي الصادر عن مصرف لبنان (Coincident Indicator)، وهو مؤشر يدل على النشاط الاقتصادي في

## 6 مسببات للركود في القطاعات الاقتصادية والضائقة الاجتماعية

ارجعت تقارير الخبراء والمؤسسات المالية الضائقة الاجتماعية والركود في بعض القطاعات الاقتصادية وانخفاض القدرة الشرائية لليرة، اضافة الى ارتفاع معدلات البطالة، الى ست مجموعات من العوامل والاسباب، هي الاتية:

1- الاستحقاقات الداخلية السياسية والتطورات الاقليمية التي ولدت مجتمعة: توقعات متشائمة لحركة التوظيفات الداخلية، وحركة التحويلات، وتدفق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة من الخارج. وقد وجدت السلطات النقدية والمالية نفسها مضطرة بازاء هذه التطورات الى اللجوء الى الوسائل المتاحة لديها للدفاع عن النقد الوطني والانجازات المحققة على الصعيد النقدي.

2- انعكاسات العجز في المالية العامة للدولة: الحاجة الى الاقتراض من الداخل والخارج لتمويل حجم الاتفاق العام، اضافة الى حاجة الدفاع عن الليرة وتعزيز التعامل بها، دفعتا السلطات النقدية والمالية الى ابقاء معدلات الفوائد على العملة الوطنية مرتفعة، فكانت النتائج: ابقاء كلفة تمويل الافراد والمؤسسات مرتفعة، تشجيع المدخرين والمستثمرين على التوظيف في الاصول السائلة تحقيقاً لعائد مرتفع وسريع على حساب التوظيفات في المشاريع والانشطة المنتجة للسلع والخدمات وحتى على حساب الانفاق الاستهلاكي. فساهم ذلك ايضا في ابطاء الحركة الاقتصادية وحركة الاستثمار المنتج في المدى القصير، وحد من فرص العمل الجديدة.

3- التحقق الضريبي: لم تشهد جباية الضرائب تحسناً جذرياً، خاصة لجهة المكنتنة وضبط سجلات المكلفين وسهولة سرعة انجاز معاملاتهم. اتسمت الادارات المختصة المركزية والمناطقية باداء غير كاف. فظلت بنية الواردات العامة المحققة تعاني من عدم التوازن، اذ تشكل حصة الضرائب والرسوم غيرالمباشرة نسبة عالية من اجمالي الواردات. ويؤمل في ان تبذل جهود ملموسة لتطوير الاجهزة والنظم الادارية في مجال الضرائب والرسوم. 4 - سياسة تثبيت الاسعار وامتصاص السيولة: لا تمكن المشكلة في توافر السيولة، بل في سياسة امتصاص السيولة بما يفوق حاجة الدولة. اذ بلغت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان في نهاية ايلول الماضي 5مليارات و800 مليون دولار، واحتياطات المصارف لدى مصرف لبنان 124 مليارات في نهاية ايلول الماضي. كان ممكناً اعادة ضخ جزء مهم من هذه الاموال في الاقتصاد، لو بادرت السلطات الى خفض او الغاء الاحتياطي النقدي اللازمي، وخفض معدلات الفوائد ووقف ترويج السندات للجمهور.

5 - طبيعة الطلب على السلع والخدمات: بسبب العجز المهم في الميزان التجاري، تغذي السلع والخدمات المستوردة الدورة الاقتصادية في الدول التي يستورد منها لبنان. اذا اضيف الى ذلك من جهة كلفة العمالة الاجنبية وهي كثيفة في البنى التحتية، ومن جهة ثانية كلفة الوسطاء الاجانب في مشاريع اعادة الاعمار، تبين ضعف انعكاس الانفاق الاعماري على الدورة الاقتصادية الداخلية وضعف المداخيل التي تفيد منها الاسر اللبنانية، ما ساهم بدوره في تفاقم التملل الاجتماعي.

6 - ضعف مرونة الاسعار في الاقتصاد: بفعل صغر حجم الاقتصاد اللبناني والتمركز الكبير في بنيته الانتاجية والخدماتية، تبقى اسعار السلع والخدمات المستوردة، على رغم من اهميتها في مجمل الانفاق الوطني، مرتفعة وقلما تنخفض بالوتيرة نفسها وبسرعة انخفاضها في دول المنشأ. علماً ان ضعف آليات الرقابة والضبط من الاجهزة المعنية يزيد من عدم مرونة الاسعار وقابليتها للانخفاض.

لبنان، معدل 307.4 في الاشهر التسعة الاولى من العام 2018، اي بارتفاع قدره 1.6% من معدل 302.5 في الفترة ذاتها من العام 2017.

- ارتفع الرقم القياسي لمؤشر اسعار المستهلك (Consumer Price Index) الصادر عن ادارة الاحصاء المركزي بنسبة 6.3% سنوياً خلال الاشهر العشرة الاولى من العام 2018، مقارنة بارتفاع نسبته 4.3% في الفترة ذاتها من العام 2017. ارتفع مؤشر اسعار المستهلك بنسبة 5.3% في تشرين الاول 2018 مقارنة بالشهر نفسه من العام 2017، في حين ارتفع مؤشر اسعار المستهلك بنسبة 1.1% عن الشهر السابق.

- ازدادت الضغوط التضخمية بسبب الارتفاع الكبير في اجور العاملين في القطاع العام، وارتفاع اسعار النفط العالمية، والزيادات الضريبية على الاستهلاك، والدخل والارباح في العام الماضي، فضلا عن النمو في اسعار المنتجات الغذائية العالمية. ومن المتوقع ان يبلغ معدل التضخم 6.5% في العام 2018، مقارنة بمعدل 4.5% في العام 2017.

- صنف المنتدى الاقتصادي العالمي لبنان في المرتبة الـ 80 بين 140 بلداً عالمياً، وفي المرتبة التاسعة بين 14 بلداً عربياً على مؤشر التنافسية العالمي للعام 2018 على هذا النحو، 5.7% من الدول المدرجة في المؤشر لديها اقتصاد اكثر تنافسي من لبنان.

- اشارت الدراسة التي اجراها المنتدى الاقتصادي العالمي على عينة من المدراء التنفيذيين في الشركات العاملة في لبنان للعامين 2017 - 2018، الى ان العوامل الاكثر اشكالية لممارسة الاعمال التجارية هي عدم الاستقرار الحكومي، يليه الفساد، وترهل البنى التحتية، والبيروقراطية في الدوائر الرسمية.

- علاوة على ذلك، صنف البنك الدولي لبنان في المرتبة 142 بين 190 بلداً في العالم، وفي المرتبة 13 بين 22 دولة عربية من حيث سهولة ممارسة الاعمال للعام

## اقتصاد

انخفاض  
المعدل  
الشهري  
على الطلب  
العقاري.

دولار اميركي في مقابل مليار و822.2 مليون دولار خلال الفترة عينها من العام 2017، ومليارا و896.9 مليون دولار خلال الفترة عينها من العام 2016، اي بارتفاع نسبته 3.3% مقارنة بالعام 2017، وبانخفاض نسبته 0.7% مقارنة بالعام 2016.

كما تجدر الإشارة الى ان المعدل الشهري للصادرات الصناعية اللبنانية خلال الاشهر التسعة الاولى من العام 2018 بلغ 209.2 مليون دولار في مقابل 202.5 مليون دولار خلال الفترة عينها من العام 2017، و210.8 ملايين خلال الفترة عينها من العام 2016.

وبلغ مجموع قيمة الاستيرادات من اللات والمعدات الصناعية خلال الاشهر التسعة الاولى من العام 2018 نحو 210.3 ملايين دولار، في مقابل 194.1 مليون خلال الفترة عينها من العام 2017 و183.1 مليون خلال الفترة عينها من العام 2016 اي بارتفاع نسبته 8.3% مقارنة بالعام 2017، وبارتفاع نسبته 14.8% مقارنة بالعام 2016.

ع. ش.

### الصادرات الزراعية والغذائية تراجعت بنسبة 5%

مليارا و123 مليون ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017، اي بتراجع قدره 37 مليارا و775 مليون ليرة وبنسبة 5%. اما مجموع الكمية المصدرة من هذه المنتجات حتى ايلول من عام 2018 فبلغ 414 الفا و973 طنا، في مقابل 493 الفا و877 طنا، اي بتراجع قدره 78 الفا و904 اطنان خلال الفترة نفسها من عام 2017 اي بنسبة 15%.

تجدر الإشارة الى ان مجموع قيمة الصادرات الصناعية اللبنانية خلال الاشهر التسعة الاولى من العام 2018 بلغ مليارا و882.7 مليون

من 8.2 مليارات في الفترة ذاتها من العام 2017. وبلغ معدل قيمة عقد البيع الواحد 133.108 دولارات في الاشهر العشرة الاولى من العام 2018، اي بانخفاض قدره 1.6% من معدل 135.289 دولارا في الفترة ذاتها من العام 2017، ومقارنة بـ130.131 دولارا في الاشهر العشرة الاولى من العام 2016.

• اصدرت نقابة المهندسين في بيروت وطرابلس 10.356 رخصة بناء جديدة في الاشهر التسعة الاولى من العام 2018، اي بانخفاض قدره 13.3% عن 11.987 رخصة اصدرت في الفترة ذاتها من العام 2017. وبلغت مساحة تراخيص البناء المصدرة 7.001.055 مترا مربعا في الاشهر التسعة الاولى من العام 2018، اي بانخفاض قدره 23% عن 9.092.087 مترا مربعا في الفترة ذاتها من العام 2017.

• بلغت قيمة الصادرات الزراعية والغذائية للاشهر التسعة من عام 2018، اي حتى ايلول، ما مجموعه 711 مليارا و348 مليون ليرة لبنانية، في مقابل 749

العام الماضي. ارتفع اجمالي عدد الوافدين بنسبة 8% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي ليصل الى 3.76 ملايين مسافر في الاشهر العشرة الاولى من العام 2018، مقارنة بارتفاع نسبته 9.1% في الفترة ذاتها من العام 2017، وتحسن قدره 7.3% في الاشهر العشرة الاولى من العام 2016.

• سجل مؤشر الطلب العقاري في لبنان معدلا شهريا بلغ 51.4 نقطة في الفصل الثالث من العام 2018، ما شكل ارتفاعا بنسبة 17.4% من 43.7 نقطة المسجلة في الفصل الثاني، وتحسنا قدره 3.7% من نتيجة 49.6 في الفصل الثالث من العام 2017. ويعود هذا الارتفاع الى اقرار مجلس النواب في ايلول لقانون ينص على تخصيص 100 مليار ليرة لبنانية، اي ما يوازي 66 مليون دولار، من اجل دعم الفائدة على القروض السكنية. الامر الذي رفع توقعات المواطنين باستئناف العمل بالقروض السكنية المدعومة، ولكن لم يحدث شيء يذكر منذ ذلك الحين.

• ان نتيجة المعدل الشهري للطلب العقاري في لبنان في الفصل الثالث من العام 2018 تعكس انخفاضا بنسبة 60.8%، مقارنة بالنتيجة الفصلية الاعلى له على الاطلاق المسجلة في الفصل الثاني من العام 2010 والبالغة 131 نقطة، وتراجعا بنسبة 53.2% مقارنة بالنتيجة السنوية الاعلى المسجلة في العام 2010 والبالغة 109.8 نقاط. وجاءت نتيجة المعدل الشهري للمؤشر في الفصل الثالث ادنى بـ14% من معدل المؤشر الشهري البالغ 59.8 نقطة، منذ بدء احتساب المؤشر في تموز 2007.

• بلغ مجموع عدد عقود البيع المذكورة في السجل العقاري 49.652 صفقة في الاشهر العشرة الاولى من العام 2018، اي بانخفاض نسبته 17.6% عن 60.276 صفقة في الفترة ذاتها من العام 2017. كما بلغت القيمة الاجمالية لعقود البيع 6.6 مليار دولار في الاشهر العشرة الاولى من العام 2018، ما يشكل تراجعا بنسبة 19%



الصادرات الصناعية ارتفعت 3.3% خلال 9 اشهر.

### لبنان في المرتبة 31 بين الدول العربية من حيث سهولة ممارسة الاعمال

الفترة ذاتها من العام 2017. كما انخفض الانفاق الاجمالي للسائح في لبنان بنسبة 0.1% في كانون الثاني، و5.3% في شباط، و0.7% في ايار، و4.1% في تموز، في حين ارتفع الانفاق بنسبة 10.8% في اذار، و1.6% في نيسان، و36.5% في حزيران، و19.8% في آب، و2.4% في ايلول 2018. • بلغ عدد الركاب (الوافدين والمغادرين والترازيث) في مطار رفيق الحريري الدولي 7.54 ملايين في الاشهر العشرة الاولى من العام 2018، اي بزيادة قدرها 7.4% عن 7.02 ملايين مسافر في الفترة ذاتها من

2019، ما يشير الى ان 75% من الدول حول العالم لديها بيئة اعمال افضل من بيئة لبنان. و اشار الاستطلاع الى ان الحصول على تراخيص البناء، وانشاء العقود وتسوية حالات التعثر، تشكل العقبات الرئيسية امام ممارسة الاعمال التجارية.

• بلغ عدد السياح الوافدين الى لبنان 1.5 مليون سائح في الاشهر التسعة الاولى من العام 2018، اي بزيادة قدرها 3.9% عن 1.45 مليون سائح في الفترة ذاتها من العام 2017، وانخفاض بنسبة 11.1% عن 1.69 مليون سائح في الفترة ذاتها من العام 2010. وبالرغم من ارتفاع عدد السياح الوافدين، لا يزال الانفاق الاجمالي للسائحين ضعيفا بسبب التغيير في مصدر السياح العرب، نظرا الى التدني الكبير في عدد السائحين الوافدين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

• ارتفع الانفاق الاجمالي للسائحين في لبنان بنسبة 5.4% في الاشهر التسعة الاولى من العام 2018، مقارنة بنمو بنسبة 7% في